تقارير ندوات قرطبة

تقرير أرضية الساحل الرابعة

حلقة عمل بشأن تعزيز السلام في منطقة الساحل

داكار، 2 - 3 ماي 2017

تحرير

عبد اللّه باه

سارة فرانك

مؤسسة قرطبة بجنيف

CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - FONDATION CORDOUE DE GENÈVE

مؤسسة قرطبة بجنيف
Fondation Cordoue de Genève
Fundación Córdoba de Ginebra
Cordoba Foundation of Geneva

تقرير أرضية الساحل الرابعة

داكار، السنغال، 02 و 03 ماي 2017

تحرير: عبد الله باه و سارة فرانك

ترجمة خديجة نجازي

فونداتيون كوردوبا أوف جينيفا، 2017

مؤسسة قرطبة جنيف
صندوق بريد 360
تش - 1211 جينيف 19
هاتف: +41 (0) 22 734 15 03
فاكس: +41 (0) 22 734 10 34
info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

حلقة عمل بشأن تعزيز السلام في منطقة الساحل،
داكار، السنغال
مايو 2017 2-3

المحررون : عبد الله باه و سارة فرانك
ترجمة: خديجة نجازي

ويمكن الاطلاع على هذا التقرير عبر الإنترنت على الموقع
www.cordoue.ch
تعبر الآراء الواردة في هذا التقرير عن آراء المشارك في الحلقة، ولا تعبر عن آراء ومواقف مؤسسة قرطبة في جنيف.

الفهرس

ملخص

I. السياق والنقاشات

نيجيريا

التشاد

مالي

موريتانيا

السنغال

II. تقدم المشروع والمراحل القادمة

نيجيريا

التشاد

مالي

موريتانيا

III. التوصيات

ملخص

نظمت مؤسسة قرطبة بجنيف بالتعاون مع قسم الأمن البشري بوزارة الخارجية السويسرية في 02 و 03 ماي 2017، بداكار (السنغال)، أرضية الساحل الرابعة.

وقد شهدت حضور ثمانية وعشرون مشاركا من موريتانيا ومالي ونيجيريا والنيجر والتشاد. كما شارك فيها بصفة، مراقب، شخصيتان معروفتان في الساحة الدينية والسوسيو-ثقافية في السنغال، البلد المضيف. وقد تميزت أرضية الساحل الرابعة بالمشاركة الفعالة لأحد وجهاء الصف الأول من قبيلة أزوادية كبيرة، أتى من كيدال خصيصا من أجل هذا اللقاء.

تم إثراء فعالية الافتتاح بمداخلة مهمة لسعادة سفيرة سويسرا بالسنغال، المسؤولة عن العلاقات الثنائية أيضا مع كل من جمهورية الرأس الأخضر وغامبيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا. وقد أشاد جميع المشاركين بهذا الخطاب الذي سلط الضوء على الجهود السويسرية في مجال ترقية السلم بالساحل ورغبتها في المشاركة بشكل فعال في الإرساء لحوار إدماجي من أجل ترشيد الخلاف والوقاية من العنف.

تمثل هدف أرضية الساحل الرابعة في فحص الوضعية الحالية في المنطقة في مجالات الأمن والسياسة والشؤون الدينية، وقياس أثر العلاقات العقائدية داخل الأديان و ما بينها وكذا على حركيات العنف والسلم وتقييم الوضعية الراهنة للتلاحم الاجتماعي في بلدان المنطقة. أخيرا، متابعة وتقييم المشاريع والمبادرات الملموسة التي خطط لها في أرضيات الساحل السابقة بنواكشوط (2014 و 2015)، وكو بسويسرا (2016)، ونشاطات أخرى مشتركة لمؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الشؤون الخارجية السويسرية في مجال ترشيد الخلاف.

وعلاوة على متابعة المشاريع وتحليل السياق، تهدف هذه اللقاءات أيضا إلى تحديد خطوط التوتر والانقسامات العقائدية والعرقية الجديدة من بين قضايا أخرى، وإجلاء مسارات تحفيز التخفيف من حدتها. كما مثلت فرصة ملائمة تسمح بتعميق التفكير حول توترات أخرى غير معروفة او أقدم أحيانا، رغم أنها تشكل واقعا معاشا في بعض بلدان المنطقة.

وفي هذا الإطار، كانت الوضعية في نيجيريا والتشاد وموريتانيا وبالخصوص في مالي محل نقاشات مكثفة وثرية. وقد أبرزت هذه النقاشات مهنية الأشخاص المشاركين والاحترام الكبير والثقة المتبادلة التي يكنها المشاركون لبضعهم البعض.

و يجدر لفت النظر إلى أن هذه الحركية، التي تحمل الأمل للمنطقة، تمثل نتاجا للعمل الكبير الذي تبذله مؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الخارجية السويسرية مع فاعلين محليين منذ 2014. ويمكن تحويل إنضاج هذا المجهود الذي حققته مؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الشؤون الخارجية السويسرية هذا إلى تعاضد فعال للقوى يجمع المشاركين من الوجهاء المحليين والزعامات الدينية وممثلي منظمات المجتمع المدني في ديناميكية فاعلة من أجل ترقية الحوار والسلام عن طريق جهود الوساطة.

I. السياق والنقاشات

نيجيريا

عرض مشاركان، و هما باحثان من نيجيريا يعملان على إشكالية جماعة بوكو حرام، مسار البحث-العمل الذي تمت مباشرته بالتعاون مع مؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الشؤون الخارجية السويسرية منذ 2015. وقد لفتا النظر إلى أن نيجيريا لا تزال عرضة لهجمات هذه الجماعة العنيفة ذات الخلفية الدينية، مما يؤدي إلى سقوط الكثير من الضحايا، لاسيما بين المدنيين. واعتبرا أن الجهود التي تبذلها الحكومة النيجيرية بدأت تؤتي أكلها، ولكن العنف ذو الطابع الديني الذي تمارسه الجماعة يبقى مصدرا للقلق. في المناطق النائية، لاسيما في قسم من غابة سامبيزا، ورغم تعرضهم للتعقب من تحالف عسكري من نيجيريا والتشاد والنيجر، لا يزال عناصر بوكو حرام يباشرون هجمات مميتة. وكذلك هو الأمر في مختلف بلدان المنطقة، لاسيما نيجيريا والنيجر. حيث لا يزال أطفال، لاسيما الفتيات، ممن تم اختطافهم من طرف المجموعة في الأسرو يتم استخدامهم أحيانا في عمليات انتحارية من طرف الجماعة.

وحسب الباحثيْن، ستكون المفاوضات الجارية بين الحكومة وبعض مكونات بوكو حرام طويلة ولن تؤتي آثارا إلا ببطء، نظرا للانقسامات التي تواجهها حركة بوكو حرام. في الواقع، انقسمت هذه الحركة إلى ثلاث مجموعات. وتبقى المجموعة الأكثر دموية منها هي تلك المنضوية تحت قيادة أبو بكر شيكاو، الذي أعلن ولاءه لمنظمة الدولة الإسلامية (داعش). فيما اندمجت المجموعتان الأخيرتان، اللتان تعتبران أقل تطرفا، في جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سابقا وأنصار الدين).

أوصى المتدخلون بمواصلة جهود الحوار مع أفراد المجموعة الذين يقبلون بوضع الأسلحة والاندماج في المجتمع. وينبغي أن يتم ذلك، حسبهم، في إطار برنامج خاص تضعه حكومة نيجيريا وحكومات المنطقة من أجل تجفيف منابع تجنيد بوكو حرام. وهنا يمكن رصد أهمية مشروع *الخطابات البناءة* الجاري إنجازه من قبل الباحثين ، والذي سيكون محل ورشة تقييمية في أبوجا في 16 و 17 ماي 2017.

التشاد

تمت إثارة عدة مسائل تمثل مصدرا للقلق من طرف المشاركين التشاديين. حيث تم ذكر مسألة تصفية الحسابات بين أصحاب رتب عالية (جنرالات) من الجيش من المقربين قبليا من رئيس الدولة كمصدر قلق كبير من طرف ممثل للمجتمع المدني والساحة السياسية التشادية. تتواجه عصبتان فرعيتان من المجموعة الكبيرة الزغاوة، التي ينحدر منها غالبية المتحكمين في السلطة، وذلك منذ فيفري 2017 في الثكنات وفي المناطق الداخلية للبلاد. وقد اندلعت هذه المواجهات العنيفة بسبب اغتيال جنرال من الحرس الرئاسي ينتمي إلى عشيرة القرعان ، من طرف عنصر آخر من زمرة أخرى أقرب لرئيس الجمهورية. وتذكِّر عمليات الانتقام التي عقبتها، حسب المتدخلين، "بغزوات الثأر القبلي خلال العصور الوسطى في الصحراء".

ويخشى أن تسبب هذه الوضعية حرب استنزاف لا نهاية لها بين المجموعتين. ولأنها تجري حتى بين قيادات الجيش (الحرس الرئاسي)، يمكن أن تؤدي إلى إغراق البلاد مجددا في دوامة عنف لا يمكن السيطرة عليها.

علاوة على هذه الوضعية، ينضاف حسب المتدخلين استمرار التوترات الكبيرة بين مجموعتين في النسيج الإسلامي المحلي: السلفيين (أنصارالسنة) والصوفيين (التيجانيين)، الذي يلغم التلاحم داخل أكبر مجموعة دينية في البلاد. فلحد الآن، فشلت جميع مساعي التقريب بين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية والأطراف السلفية من أنصار السنة. مع ذلك، فقد أكد المشاركون التشاديون على الحاجة لهذا الحوار. وقد شجعهم المشاركون من بلدان المنطقة على مواصلة المساعي في هذا الاتجاه.

كما تم التطرق أيضا إلى التوترات الدينية الناشئة بين المسيحيين، لاسيما لدى البروتستانت من قبل المشاركين. وانعكست هذه التوترات بظهور تشكيلات جديدة، لاسيما من أتباع مذهب العنصرة، تنشط خارج جميع الأطر. انتشرت هذه التشكيلات في نجامينا وفي المناطق الجنوبية للبلاد التي تعرف تمركزا كبيرا للمسيحيين. ويشكل ظهور كنائس جديدة غير تابعة للتيارات التقليدية (البروتستانتية والكاثوليكية) التي كانت تتحكم إلى الآن، المشهد العقائدي المسيحي إمكانية تشكل خط جديد للتوتر.

علاوة على النقاط المذكورة آنفا، تنضاف توترات أخرى بين الطوائف، ناجمة عن النزاعات التقليدية التي سيرتها الدولة بشكل سيء. و يتعلق الأمر هنا، و بالأساس، بالخلافات بين مربي المواشي (في غالبيتهم من المسلمين وينحدرون من الشمال) والمزارعين (في غالبيتهم مسيحيين ويسكنون بالجنوب).

مع ذلك، فقد أجمع المشاركون على لفت النظر إلى عدم وجود توترات خاصة بين المسلمين والمسيحيين.

وأخيرا، أوصى المشاركون الزعامات الدينية التشادية الحاضرة ببذل كامل الجهود من أجل احتواء العمليات الانتقامية بين الزغاوة والقرعان ومن أجل تحديد واستطلاع سبل جديدة من قبلهم بغية تقليص التوترات بين المجموعات الدينية وداخلها، لتوطيد اللحمة الاجتماعية في البلاد.

مالي

تأسف المشاركون من مالي على التدهور المستمر للوضعية الأمنية بشمال ووسط البلاد. وأجمعوا على انتشار المجموعات المسلحة وتضاعفها، ورصدوا أيضا أن العنف يمتد شيئا فشيئا نحو وسط البلاد. تنحو هذه الوضعية إلى خلق خط جديد يفصل بين الجنوب والوسط، مما يفاقم من الفصل التقليدي بين الجنوب والشمال. كما أكد المشاركون الماليون أن الخشية الكبيرة في الوقت الحالي تتمثل في امتداد العنف إلى جنوبي مالي الذ ظل إلى غاية الآن بعيدا عنه، كما سجلت هجمات مسلحة متفرقة جرت في باماكو وفي القرى القريبة من الحدود مع بوركينافاسو.

وقد تفاقم هذا العنف بتواجد مجموعات مسلحة عنيفة ذات مرجعية دينية، إضافة الي تواجد ميليشيات طائفية تحظى، في الغالب، بمباركة الدولة، الغائب الكبير عن مسرح العمليات في المنطقة حسب المشاركين الماليين. علاوة على ذلك، فإن التواجد المتعثر هنا وهناك للدولة، مجسدة في الجيش، لا يساهم مطلقا في ردع المجموعات المسلحة، مثلما أكد مشارك مالي ينحدر من وسط البلاد. وعلى العكس من ذلك، فإن الجيش المالي يمثل "عنصر زعزعة لاستقرار المنطقة بسبب العمليات

غير المسبوقة التي يباشرها دون بصيرة ضد المدنيين من مجموعة الفلان في وسط مالي، مثلما قام به في التسعينيات ضد المدنيين الطوارق والعرب في الشمال"، حسب مشارك مالي آخر ينحدر من الشمال.

علاوة على هذا العنف، يوجد العنف المترتب عن النزاعات بين مربي المواشي (الفلان) والمزارعين (البامبارا) التي لم يتم حلها ضمن الآليات التقليدية المحلية التي لم تعد مجدية بفعل أزمة الثقة الكبيرة التي اندلعت بين طوائف المنطقة الناجمة، حسب أحد المتدخلين، من الاتهامات بدعم "الجهاديين" التي أطلقت ضد *الفلان* من طرف البامبارا وبعض فصائل السلطة والجيش الماليين.

ينضاف إلى هذا التدهور الأمني، التأخر في تطبيق اتفاق الجزائر الذي أبرم في جوان 2015. و حسب المتدخلين، فإن أسباب عدم تطبيق الاتفاق عديدة، ومن بينها إقصاء فاعلين مؤثرين في أية إمكانية لحل الأزمة المالية. تفاجأ المشاركون من رفض السلطات مباشرة حوار مع الحركات المالية العنيفة ذات المرجعية الدينية، كأنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا، اللتين يقودهما على التوالي، إياد أغ غالي و أمادو كوفا، رغم أن مؤتمر الوفاق الوطني الأخير، مثلما أكد المشاركون الذي جرى بين 27 مارس و02 أفريل 2017 بباماكو قد اعتمد توصية في هذا الصدد. كما تأسفوا على تعبير كل من فرنسا وألمانيا، من خلال وزيريهما للشؤون الخارجية، اللذين زارا مالي في أفريل 2017، عن معارضتهما التامة لأي حوار مع القادة الماليين للمجموعات المسلحة الموجودة.

وأثناء النقاشات حول مالي، عرض باحثان مكلفان بإجراء دراسة حول موضوع «الدين والسياسة ومسار السلام في مالي" تهدف لتحيين خريطة الفاعلين السياسيين ذوي الخلفية الدينية بمالي وتحديد مداخل لجهود ترشيد الخلاف، الخطة الخاصة بالبحث. وتبعا لعرضهما، أوصيا بأن يكونا أدق في مقاربتهما المنهجية. حيث ينبغي، بالأساس، تحديد الأطراف المتورطة في الحركيات العنيفة ومسار الحوار وتحديد شبكاتها وقواعدها. وقد اقترِح عليهما أن يتقربا من الفاعلين دون إقصاء من أجل فهم قراءاتهم الحالية للخلاف والمسائل الخلافية التي يسلطون الضوء عليها، وكذا مقترحاتهم العملية لحلحلة هذه التوترات (المطالب، المواقف، العلاقات مع الهيئات السياسية/الدينية/التقليدية، التمدرس). هذا وتم ذكر سبل أخرى للتسوية على غرار دور القضاة المحليين في النظام القضائي المحلي، ووظيفة وتنظيم المدارس القرآنية، والتمثيل التشاركي للمجموعات الاجتماعية التي تعتبر نفسها مهمشة، ومسار الإدماج، ومسارات نزع الأسلحة ووقف التعبئة والإدماج،... إلخ.

يتمثل الهدف إذن في تحفيز تطوير فرضية للعمل تحظى بالمصداقية لتشكل عاملا توجيهيا في مسار حوار ومبادلات تشارك فيه جميع الأطراف المعنية خلال المرحلة القادمة.
حث المشاركون في الأرضية نظراءهم الماليين على مواصلة العمل من أجل إشراك الفاعلين على الميدان أكثر، لاسيما الزعماء الدينيين والوجهاء القبليين في مسارات محلية للوساطة ولتوطيد التلاحم الاجتماعي. ويتعين أن تستهدف المقاربة الأخيرة، بالأساس، المجموعات العرقية (الفلان، البامبارا، السنغاي، العرب، الطوارق) بغية تجنب اشتعال كامل مالي.

في الأخير، أشاد المشاركون بالجهود المبذولة من طرف المجلس الإسلامي الأعلى لتشجيع الحوار والمصالحة الوطنية، حتى وإن كانت هناك الكثير من الأمور التي لا يزال من الضروري القيام بها، لاسيما على مستوى الطوائف المحلية.

موريتانيا

عرض المشاركون من هذا البلد الوضعية الحالية التي لا تزال تتميز بأزمة سياسية متصاعدة، وغياب حوار شامل بين الفاعلين السياسيين وإصرار الحكومة علي تمرير تعديلات دستورية تقسم إلى حد كبير الغالبية البرلمانية.
ولا تزال المعارضة السياسية التي توصف بالمتطرفة خارج المسار السياسي. وترفض السلطة نداءاتها لحوار شامل وإدماجي، رغم الأزمات العديدة التي تمس عدة قطاعات، لاسيما الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بنسب بطالة مرتفعة بين الشباب وقساوة ظروف العيش وانتشار كبير للفقر، خاصة بين سكان المدن. وتحدثوا عن تعرض تظاهرة منظمة من قبل بعض الشباب في أفريل 2017 بنواكشوط من أجل المطالبة بالاستفادة، بشكل منصف، من الخدمات الأساسية والتشغيل لقمع شديد. وتم اعتقال منظمي التظاهرة وحوكموا بشكل سريع. وبعد إدانتهم، أطلق سراحهم جميعا مقابل كفالات. وتزيد هذه الوضعية خطا إضافيا للتوتر مع الشباب الموريتاني.

وتتفاقم هذه الوضعية المتوترة والخلافية جراء استمرار التوترات بين التركيبات العرقية وداخلها بسبب الصعوبات التي تعيق التعايش العرقي في مجتمع تطبعه الكثير من الانقسامات الموروثة التي تستند إلى نظام طبقي واستعبادي راسخ.

وأبرزت أعمال الشغب الأخيرة في الفاتح والثاني ماي ،2017 التي اندلعت بسبب قرار الحكومة تطبيق قانون جديد محل جدل كبير يخص النقل، هشاشة النسيج الاجتماعي للبلاد. فقد خرب المتظاهرون وأحرقوا ودمروا ممتلكات لمدنيين، تم استهدافهم، لا شك، بسبب انتمائهم العرقي أو بناء على لون بشرتهم. وتبرز هذه الأفعال الضيق ونفاذ الصبر إزاء النظام السياسي والاجتماعي الحالي.

وشرح المتدخلون الموريتانيون بشكل مطول، الاختلالات العديدة على مستوى الحكامة واستمرار الممارسات التمييزية المبنية على أسس متعددة بشكل يتنافى مع المعايير المألوفة في الممارسة الديمقراطية السليمة التي تكفل حقوق المواطنة. وحسبهم، تعتبر مسائل استمرار ممارسات الاسترقاق والتمييز العرقي والطبقي مشاكل منتشرة بشكل كبير مما قد يؤدي إلى انفجار الوضع في البلاد.

و بخصوص خطوط الانقسام ذات الطابع الديني، لفت المتدخلون النظر إلى بروز تيار شيعي بقي إلى غاية الآن محدود الانتشار. و رغم انه لا يزال يتعرض للحصار من طرف جميع التيارات الدينية الأخرى المتحالفة (السنة والصوفيين)، فانه ينتشر في السر عبر بعض الحوزات (5) بنواكشوط و يبدو منظما بشكل جيد.

هنالك موضوع متكرر حول موريتانيا في مختلف أرضيات الساحل، يتمثل في موقف موريتانيا إزاء العمليات المسلحة في المنطقة. مرة أخرى، توجهت الحوارات نحو واقع أن موريتانيا عرفت كيف تحافظ على موقف محايد إزاء هذه العمليات، مما جنبها الهجمات العنيفة من المجموعات المسلحة ذات الخلفية الدينية على أرضها.

وحسب المشاركين الموريتانيين، يبدو أن الحوار المجرى في 2011 مع مقاتلين من هذه المجموعات، وبوساطة من علماء وفقهاء محليين، قد كان له أثر إيجابي على الوضعية الأمنية للبلاد. إلا أن موريتانيا تبقى مع ذلك، حسبهم، بيئة مواتية لانتشار الفكر المتطرف، الفكر الذي يخضع لمراقبة كبيرة من الدولة وتحفظ كبير من رجال الدين السنة التقليديين.

وعبر المشاركون في الأرضية عن استغرابهم الحديث عن الاسترقاق والطبقية والعنصرية في بلاد مسلمة ومتعددة الثقافات تحظى بسمعة كونها مرجعية للعلم الديني والروحي الإسلامي في المنطقة. ودعوا الموريتانيين إلى الانخراط، بشكل جاد، في مساعي التحسيس والتقارب بين الأفراد من أجل رفاه الجميع ضمن نظام منصف وعادل يضمن احترام حقوق وخصوصيات كل فرد.

السنغال

عرض المشاركان السنغاليان بشكل مقتضب وضعية المشهد الديني في السنغال وأثره على التلاحم الاجتماعي في البلاد. فاعتبرا أنه لا وجود لتوترات خاصة بين المسلمين والمسيحيين، ولا انقسامات علنية بين الطرق الصوفية الثلاث المنتشرة في البلاد (التيجانية، القادرية، والمريدية). يبدو أنه حتى التيار الشيعي، الذي بدأ يتوطن بقوة في بعض المناطق بفضل الدعم المقدم من قبل سفارة إيران والمركز الثقافي الإيراني بداكار، يحظى بالتسامح. ويوجد اليوم ما بين 33.000 و50.000 شيعي من بين تعداد للسكان يبلغ 15 مليونا. في المقابل، يلفت التواجد البارز، أكثر فأكثر، لتيارات سلفية مختلفة (مع صعوبة إحصاء أعداد المريدين) توصف "بالعدوانية" بفعل خطابها حول العقيدة، الذي قد يشكل مصدرا للتوترات. إلا أنه من المهم التنويه باعتدال المجتمع السنغالي إزاء مسائل التنوع الثقافي. و في هذا السياق، باشر الفاعلون الدينيون الصوفيون حوارا مع بعض التيارات السلفية المستعدة للحوار، مقرين بذلك بأنه من الضروري التمييز بين التيارات المختلفة.

II. تقدم المشاريع والمراحل القادمة

نيجيريا

عرف مشروع البحث حول الخطابات البناءة الذي قاده الباحثان النيجيريان تقدما كبيرا. حيث يتمثل هدف هذا العمل في تحديد المراجع التي تسند عليها بوكو حرام خطابا وسردها وإيديولوجيتها ومناقشتها بطريقة نقدية. ومن هذا المنظور، تتم دراسة عناصر خطاب بوكو حرام أساسا من خلال مناقشة المسائل المثارة من قبل بوكو حرام من زاوية نظر الفقهاء السلفيين.

في هذا الإطار، أصدر الباحثان وثيقة تحمل العنوان "خطاب نقدي لإيديولوجية بوكو حرام". وقد تمثلت المواضيع الخمسة الرئيسية لهذا البحث في: التعليم، الجهاد، الديمقراطية، العمل لصالح حكومة علمانية (الصفة الوظيفية)، التكفير. سيتم عرض النسخة ما قبل النهائية لهذه الوثيقة على لجنة تقنية من أجل اعتمادها.
تفكك هذه الوثيقة، التي تم تحريرها بلغة الهوسا وتمت ترجمتها إلى اللغة الانجليزية، المرتكزات الدينية التي تستند إليها الجماعة لتبرير العنف الممارس. وستتم ترجمة الوثيقة كذلك إلى اللغة العربية من أجل أن تكون متاحة لـ لأكبر عدد من العلماء والشباب، الفئات الأكثر استهدافا من طرف بوكو حرام.

يرتقب أن يجري لقاء من أجل إتمام العمل وسبل نشره وتوزيعه وترويجه بأبوجا في 16 و 17 ماي 2017.

التشاد

تهدف نشاطات مؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الشؤون الخارجية في التشاد، بالأساس، إلى إبراز تنوع الفاعلين الدينيين ومعالجة التوترات المحتملة بينهم. وفي هذا الإطار، تم إطلاق مشروع يهدف لوضع آلية *للإنذار المبكر والتدخل السريع* و ذلك بالتعاون مع برنامج "الثقافة والدين في الوساطة" (CARIM) ومركز الدراسات الأمنية (CSS) بالمدرسة الفدرالية متعددة التقنيات بزوريخ (ETHZ). و تقرر توفير دعم في مجال التكوين لمركز المنى الثقافي بنجامينا. وقد سمحت الدورة التدريبية حول تدابير *الإنذار المبكر والتدخل السريع* التي جرت بين 17 و 21 أكتوبر 2016 بتعميق الدورتين السابقتين حول مدخل إلى ترشيد الخلاف وإلى *الإنذار المسبق والتدخل السريع*، اللتين تم تقديمهما من طرف مركز الدراسات الأمنية ومؤسسة قرطبة بجنيف في سبتمبر 2014. ولا يزال المشروع محل تعزيز.
ونظرا للتحديات التي ينطوي عليها وضع آلية كهذه (لاسيما مسألة اللاإقصاء)، تقرر تنظيم ورشة استراتيجية تضم مختلف الهيئات المنخرطة في هذا المشروع (وزارة الشؤون الخارجية، برنامج الثقافة والدين في الوساطة، مؤسسة قرطبة بجنيف) والشركاء المحليين، لاسيما مركز المني، في 29 ماي 2017. وسيتم تحرير تقرير يعرض المراحل القادمة لتنفيذ هذا المشروع.

كما يتم، في الوقت الحالي، العمل على التقريب بين منظمات ذات مرجعية دينية تنشط في مجال العمل الإنساني. وقد تم تنظيم بعثة لممثل عن مؤسسة قرطبة بجنيف وممثل عن وزارة الخارجية السويسرية في نهاية أفريل وبداية ماي. سمحت هذه الأخيرة بإجلاء وضعية العلاقات بين مختلف المنظمات، والاطلاع على كيفية عملها وإبراز السبل الممكنة للتعاون وإجراء نشاطات مشتركة. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة الفعالية في ممارسة العمل الإنساني بالتشاد عن طريق مراعاة مجمل الفاعلين على الأرض ومختلف الممولين الدوليين. ويتعلق الأمر، من بين أمور أخرى، بمعالجة الصور النمطية المرتبطة بعمل جميع الأطراف والدخول في منطق حوار وتعاون بدلا من الشقاق. و تتمثل أحد السبل التي تم الحديث عنها لدى انتهاء هذه المهمة في جعل جميع المنظمات تعمل معا على الصعيد المحلي. ولفعل ذلك، ومن أجل إعداد مخطط ملموس للعمل المشترك والإدماج، تقرر تنظيم ورشة تضم منظمات العمل الخيري الرئيسية والممولين الدوليين الذين يمكنهم بهذه الكيفية أن يعبروا عن وجهات نظرهم حول هذه المقاربة. و لم يتم التطرق لهذه المسألة في الجلسة العامة لعدم كفاية الوقت. إلا أن نقاشات بناءة جرت على هامش أرضية داكار.

كانت النقاشات حول التشاد أثناء الجلسة العامة مكثفة. وسمحت بإجلاء السبل الممكنة للعمل حول مسألة التوترات بين الطوائف والتيارات الدينية. وذكر المشاركون التشاديون، بالخصوص، مسألة استمرار الانسداد على مستوى الحوار بين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وقادة جماعة أنصار السنة. ورغم عدم نجاح المساعي التي أطلقت تبعا لتوصيات لقاء كو 2016، فإن أعضاء المجموعتين الحاضرتين أوصوا بمواصلة الجهود.

مالي

اعتبر المشاركون الماليون الذين تعهدوا أثناء اللقاءات السابقة لأرضية الساحل (نواكشوط 2015 و كو 2016) بتطوير مخطط للعمل الجماعي يهدف إلى تجنيد الفاعلين الدينيين بالبلاد من أجل المساهمة في المصالحة الوطنية، أن مساعيهم قد باءت بالفشل. ويعود ذلك لعدة أسباب، من بينها قلة التواصل بين الأعضاء واستحالة تنقل البعض نحو الجنوب (بالنسبة لأولئك الذين يقطنون في الشمال) أو نحو الشمال (بالنسبة للذين يقطنون في الجنوب).

ونظرا للمجهود المقام به من قبل المجلس الإسلامي الأعلى بهدف ترقية الحوار والمصالحة الوطنية، تم الاتفاق على استعادة هذه الهيئة لقيادة المبادرة، وأن يحاول، في وقت لاحق، إعادة طرح مسألة العمل الجماعي على الطاولة، بشكل أولوي، من أجل مواجهة الوضعية المقلقة التي تسود حاليا في وسط البلاد.

و تتضمن هذه المقاربة التوصية التي عبر عنها، بشكل ملح، المشاركون في أرضية الساحل بداكار بتسهيل حوار محتمل مع الحركات المسلحة ذات المرجعية الدينية بالشمال (إياد أغ غالي) والوسط (أمادو كوفا)، طبقا لتوصيات مؤتمر الوفاق الوطني (CEN).

و نظرا لهذه التوصية، ومتابعة لعرض منهجية الدراسة "الدين والسياسة ومسار السلام" التي تم تكليف الباحثين الماليين بها، طلب جميع المشاركين توضيح أهداف وإطار هذه الدراسة. وقدموا الملاحظات التالية: التحذير من عدم الدخول في مقاربة نظرية أكثر من اللازم بشكل يغفل العمل الميداني والجهود الملموسة؛ تحديد الفاعلين الرئيسيين الذين يمكن أن يتم التحاور معهم، لاسيما في إطار نشاطات مؤتمر الوفاق الوطني؛ التطرق للمسألة المتعلقة بإيجاد بدائل للعنف وأخيرا تحديد مكانة ودور الإسلام في المجتمع (دور القضاة التقليديين، مكانة المدارس القرآنية...، إلخ)، بالخصوص في الشمال والوسط وأثره على تطابق هذه المكانة مع الطابع العلماني للدولة المالية. وتبعا للنقاشات في الجلسة العامة، تم تغيير توجه الدراسة بالكيفية التالية:

- مباشرة بعض دراسات الحالة المحددة : اختيار لهذا الغرض بعض البلدات في الوسط والشمال (سيغو و موبتي على سبيل المثال)، المهمة في إطار مسار السلام بمالي، نظرا لخطر تفاقم العنف في هذه المناطق؛
- إعادة تحيين خريطة الفاعلين السياسيين والدينيين والمنحدرين من المجتمع المدني الذين تم تحديدهم أثناء بعثة 2015 بباماكو وتوسعة مداها إلى الوسط والشمال من خلال خريطة الفاعليين الرئيسيين الجدد؛ الفاعلين المنتمين بالأساس لجبهة تحرير ماسينا، والتحالف الوطني للمحافظة على هوية *الفلان* والحركات بالشمال. اذ ينبغي تحديد : قراءاتهم الحالية للنزاع والمسائل الخلافية، وكذا مقترحاتهم العملية لحلحلة هذه التوترات (المطالب، المواقف، العلاقات مع المؤسسات السياسية/الدينية/التقليدية، التمدرس).

ستمكن هذه المقاربة التي تندرج في إطار تحليل ديناميكي لرؤية الفاعلين (1) للعناصر الخلافية والنزاعات الحالية و(2) نظرتهم المتعلقة بمكانة الإسلام والحكامة ومعالجة الماضي والتي ترتبط بالتوصية المقدمة من قبل مؤتمر الوفاق الوطني، من التوصل لتوصيات بخصوص جهود عملية في المدى القصير تسمح بالتقليل من العنف في الشمال والوسط (الحوار، الوساطة مثلا).

ستواصل فرق مؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الشؤون الخارجية السويسرية متابعة السير الحسن للدراسة مع الباحثين الماليين أثناء كامل الفترة اللازمة لهذا العمل. ويرتقب التوصل إلى نتائج أولية لها في 12 جوان 2017.

موريتانيا

أشاد المشاركون بحصيلة النشاطات المجراة إلى حد الآن من طرف أعضاء فضاء التنوع والمواطنة (EDC) بغية التقريب بين المجموعات بموريتانيا من خلال المبادلات والحوارات والنقاشات بين الشباب والمثقفين الممثلين لمختلف الشرائح السوسيو-ثقافية بالبلاد. و بدأ فضاء التنوع والمواطنة بتنفيذ مخطط العمل المعد أثناء الدورة التدريبية الخاصة بترشيد الخلاف والصحافة من أجل السلام، التي قدمها مدربون من مؤسسة قرطبة بجنيف في فيفري 2017. كانت أولى نتائج هذا التنفيذ مشجعة.

يخطط فضاء التنوع والمواطنة علاوة على ذلك، لوضع برنامج طموح لتقديم تدريب خاص بالصحافة من أجل السلام مع مؤسسة قرطبة بجنيف. ولا يزال هذا المشروع الذي يحمل العنوان "المساهمة في التقليل من التوترات الطائفية عن طريق وسائل إعلام إدماجية وتمثيلية في موريتانيا" يبحث عن التمويل. ولكن التدريب المقدم لأعضاء فضاء التنوع والمواطنة وبفضل الحلول المالية الآتية من جنيف يمثل مرحلة أولى في إنجازه. و يهدف هذا المشروع الي تمرين الصحفيين الموريتانيين على أساليب التغطية والعرض التي تحفز التقارب بين الطوائف وتشجع على الحوار والسلام واللاعنف والاعتراف بالتنوع داخل المجتمع الموريتاني.

III. التوصيات

- تحويل التقارب والتآلف والثقة المرسخة بين المشاركين في مختلف أرضيات الساحل إلى تعاضد للجهود في خدمة ثقافة الحوار والسلام من خلال نشاطات للوساطة.
- إتمام عمل البحث حول بوكو حرام و*الخطابات البناءة*. ثم المرور إلى مرحلة الترويج من أجل مرافقة أنجع للتراجع البارز للجماعة في بلدان المنطقة وتشجيع انخفاض التجنيد من قبل الحركة.
- مواصلة المساعي التي تهدف للتقريب بين أطراف المشهد الديني في التشاد.
- إعادة تأطير البحث الميداني الجاري حاليا في مالي من أجل إجلاء سبل ملموسة للعمل وعملية كفيلة بإحياء الجهود الجماعية للفاعلين المحليين الماليين، والمصالحة الوطنية ومن أجل تسهيل الحوار المالي الداخلي. وبعد التوصل إلى المخرج النهائي للدراسة وحسب النتائج المتحصل عليها، تقييم إلى أي حد يمكن تطوير مقترح العمل المذكور سابقا، أي إطلاق حوار وطني يشمل كامل الفاعلين الموجودين والاستناد إلى توصيات مؤتمر الوفاق الوطني. وإذا ما اتخذ القرار بإطلاق هذا المسار، سبر آراء مختلف الأطراف المعنية حول الفكرة بشكل مسبق.
- تشجيع فضاء التنوع والمواطنة في نشاطاته ومساعيه عن طريق مواصلة الجهود من أجل الحصول على تمويل وإطلاق المشروع "المساهمة في التقليل من التوترات الطائفية عن طريق وسائل إعلام إدماجيه وتمثيلية في موريتانيا".